مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهـــــرام

التاريخ : ١٩٧٦/٧/١٠

توزيـــع الســـــلطة
بين الاتحاد الاشتراكى والمنابر

كيف نستطيع أن نوزع العمل السياسى بين الاتحاد الاشتراكى والمنابر الثلاثة دون أن يؤدى هذا التوزيع الى تسلط الاتحاد الاشتراكى على المنابر الثلاثة باسم حماية التحالف . ودون أن يؤدى الى القضاء على الاتحاد الاشتراكى بتنظيماته المختلفة باسم حرية المنابر وضرورة انطلاقها ؟

وبمعنى آخر كيف نستطيع أن نحتفظ بنوع من التوازن المنشود بين سلطة الاتحاد الاشتراكى باعتباره التنظيم الام، وبين الاستقلال الذاتى للمنابر حتى تعمل وتنشط وتنمو ؟

نستطيع أن نتصور ثلاثة أساليب فى توزيع العمل بين الاتحاد الاشتراكى والمنابر الثلاثة .

وفقا للاسلوب الاول ، ينص على ما يدخل فى اختصاص الاتحاد الاشتراكى، كالشئون المالية أو الشئون الخارجية مثلا . كما ينص على ما يدخل فى اختصاص المنابر كترشيح المرشحين فى البرلمان ، او العمل السياسى على مختلف المستويات التنظيمية .

وعيب هذا الاسلوب انه اسلوب جامد ، كما انه لا يمكن أن يكون شاملا . فدينامية الحياة السياسية قد تؤدى الى ظهور قضايا جديدة لم تكن فى حسبان المشرع حينما وضع اسس التوزيع ، وحينئذ قد تنشب الخلافات بين الاتحاد الاشتراكى وأحد المنابر ، او بين منبرين احدهما مقتنع بأن تلك القضية من اختصاص الاتحاد الاشتراكى ، وثانيهما مؤمن بأنها من اختصاص المنابر .

والاسلوب الثانى هو حصر ما يدخل فى اختصاص المنابر الثلاثة ، وما لم يتناوله الحصر يكون من اختصاص الاتحاد الاشتراكى . وهذا الاسلوب قد يؤدى الى توسيع صلاحيات الاتحاد الاشتراكى على حساب صلاحيات المنابر التى ما زالت فى مهدها ، وهذا بدوره قد يؤدى الى اخفاق اللامركزية الايديولوجية المتمثلة فى تجربة المنابر .

ويقضى الاسلوب الثالث بالنص على اختصاصات الاتحاد الاشتراكى على سبيل الحصر ، وترك بقية الاختصاصات التى لم تدخل فى هذا الحصر للمنابر الثلاثة .

وبمعنى آخر أن تكون المنابر مختصة بكل ما لم يشمله حصر صلاحيات الاتحاد الاشتراكى .

ويتمشى هذا الاسلوب مع الدينامية المطلوبة للمنابر حتى تتحول بمرور الزمن الى أحزاب سياسية مستقلة وملتزمة .

واذا اتفقنا على اتباع هذا الاسلوب في توزيع العمل بين الاتحاد الاشتراكي من ناحية والمنابر الثلاثة من ناحية اخرى بقى أن نحدد الاختصاصات المركزية التي سوف ينفرد بها . ونذكر منها :

☐ اولا : الاتصال بالحكومات الاجنبية ، والتفاوض مع التنظيمات السياسية والاحزاب الاجنبية ، وعقد اتفاقيات معها لتنظيم عمل سياسي مشترك بينها .

☐ ثانيا : التنظيمات المركزية التي تستطيع ان تخدم المنابر الثلاثة دون تمييز بينها ، مثل تنظيمات الشباب والنساء والصحافة ، وبعض التنظيمات الادارية ، كالاشراف على الاماكن التي ستستخدم للنشاط السياسي أو الاشراف الادارى على الموظفين المعارين للعمل في المنابر .

☐ ثالثا : السماح بانشاء منابر جديدة أو تعديل توزيع العمل بين المنابر والاتحاد الاشتراكي .

أما بقية الصلاحيات فيجب أن تكون من صميم اختصاص المنابر ، ولا يجوز للاتحاد الاشتراكي أن يتدخل فيها ، وسوف يتطلب هذا الغاء أهم أمانات الاتحاد الاشتراكي لتفادي الازدواج في العمل بين الاتحاد الاشتراكي والمنابر الثلاثة التي سيكون لها أماناتها الخاصة حسب برامجها ومفهومها للعمل السياسي ، ولا يبقى للاتحاد الاشتراكي الا امانتان احداهما للشئون الخارجية ، والاخرى للشئون التنظيمية والمالية .

ولكي يتسنى للاتحاد الاشتراكي أن يؤدي عمله الجديد يجب انتخاب اللجنة التنفيذية العليا فورا ، واعادة تشكيل الامانة العامة للاتحاد الاشتراكي حتى يشترك فيها مقررو المنابر الثلاثة .

ان أخطر ما يهدد التجربة الديمقراطية الجديدة أمران :

☐☐ **اولهما** : أن يصبح الاتحاد الاشتراكي منبرا رابعا يحاول أن ينافس المنابر الثلاثة .

☐☐ **ثانيهما** : أن يكرس الاتحاد الاشتراكي نشاطه لخدمة منبر واحد دون المنبرين الاخرين ، حتى يصبح المنبر المختار امتدادا للاتحاد الاشتراكي ، أو بمعنى آخر ان يحل هذا المنبر محل الاتحاد الاشتراكي ويبقى المنبران الاخران جناحين هامشيين لاضفاء صبغة التعددية الديموقراطية على التجربة الجديدة .

يجب أن يبقى الاتحاد الاشتراكي جهازا للتحالف بين المنابر الثلاثة ولن يستطيع أن يلعب هذا الدور التوفيقي والتنسيقي والتحكيمي الا اذا استطاع أن يرتفع فوق مستوى التنافس السياسي بين المنابر الثلاثة معطيا لكل منها فرصة العمل السياسي داخل الصلاحيات التي منحت لها ☐

د. بطرس بطرس غالي